

توظيف عوائد النفط المالية في تحول هيكل الاقتصاد السعودي نحو الصناعة والتطلع لبناء مجتمع المعرفة " في ظل رؤية 2030 "

The use of oil revenues in the transformation of the structure of the Saudi economy towards industry and the aspiration to build a knowledge society
"under the vision of 2030"

م . د . اسماعيل حمادي مجبل

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة

Email: dr.ismail.hammad@gmial.com

المستخلص :

تهدف الدراسة للتعرف الى كيفية توظيف عوائد النفط المالية في المملكة العربية السعودية من اجل تحقيق التنمية الشاملة ، اذ يعد النفط من الموارد الاقتصادية الناضبة ، كما يتصف بالعوائد المالية الوفيرة التي يمكن استخدامها في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فضلا عن تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، لذلك عملت حكومة المملكة للاستفادة من الموارد المتأتية من القطاع النفطي والانتقال من حالتي الاقتصاد البدائي (الذي يعتمد على الصيد والزراعة وبعض الصناعات الحرفية البسيطة والتجارة) والاقتصاد التقليدي ، الى حالة الاقتصاد الصناعي المتطور، ومن ثم التطلع الى تحول هيكل الاقتصاد السعودي نحو اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة في ظل " رؤية 2030 " وفقا للخطط الاقتصادية التي تبنتها حكومة المملكة . في ظل الاستفادة من عوائد النفط المالية وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد والمجتمع .

Abstract :

The study aims at identifying how the oil revenues in Saudi Arabia can be used to achieve comprehensive development. Oil is considered a poor economic resource. It is characterized by the abundant financial returns that can be used in the development of various economic sectors as well as diversification of the national economy. The Government of the Kingdom to take advantage of the resources derived from the oil sector and the transition from the primitive economy (which depends on fishing and agriculture and some minor crafts and trade) and the traditional economy, to the state of the advanced industrial economy, and then look forward to The structure of the Saudi economy has been transformed into a knowledge economy and a knowledge society under Vision 2030, in accordance with the economic plans adopted by the Government of the Kingdom. In light of benefiting from the revenues of financial oil and employment to serve the economy and society.

المقدمة :

يعد الاقتصاد السعودي من الاقتصادات الواعدة ، اذ استطاع ان يتخطى الكثير من المعوقات وبخاصة الانطلاق من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الحديث المتطور بتأثير اكتشاف النفط في بداية العقد الثالث من القرن الماضي وتعديل الهيكل الاقتصادي ورفع مستوى اداء القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولكون التجربة السعودية في التنمية تعد تجربة متميزة من بين تجارب الدول المنتجة والمصدرة للنفط ولبيان اهم التحولات الاقتصادية التي حصلت في الاقتصاد السعودي بعد اكتشاف النفط وانتقال القطاعات الاقتصادية (الصناعة ، الزراعة ، الخدمات) من الأداء البسيط الى مرحلة جديدة اكثر تطوراً وتنوعاً .

وقد بنى البحث على فرضية مفادها ان توظيف عوائد النفط المالية في عملية التنمية الشاملة يمكن ان يحدث تغيرات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع نحو الافضل كما اعتمد الباحث على الدراسات والبحوث والاحصاء ذات الصلة لإنجاز متطلبات التحليل على نحو ما سيرد تفصيله.

١- مشكلة البحث : العراق بلد منتج ومصدر لمورد ناضب هو النفط ، فضلاً عن عدم توظيف عوائده في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مثلى ، مما ترك اثار سلبية في المجتمع .

٢- أهمية البحث : تنطلق أهمية البحث في دراسة أهم التطورات التي حصلت في الاقتصاد السعودي وتوظيف عوائد النفط المالية ، وفقاً لمتطلبات التنمية الشاملة و مواكبة التطورات العالمية .

٣- هدف البحث : التطلع الى تجربة المملكة العربية السعودية في كيفية توظيف عوائد النفط المالية في المجالات المختلفة وانتقاء الحالات التي يستفاد منها الاقتصاد العراقي .

٤- فرضية البحث : انطلقت البحث من فرضية مفادها ان توظيف عوائد النفط المالية في عملية التنمية الشاملة يمكن ان يحدث تغيرات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع نحو الافضل .

٥- منهجية البحث : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من المناهج المناسبة في الدراسة ، اذا استعان الباحث بالمصادر من الكتب والدوريات ، فضلاً عن شبكة المعلومات الدولية للحصول على البيانات والمعلومات من اجل التوصل إلى النتائج التي تضمنها البحث .

٦- **هيكلية البحث :** لغرض صياغة البحث ومعالجة مشكلته واختبار فرضيته ، قسم البحث إلى أربعة محاور يستعرض المحور الأول هيكل الاقتصاد السعودي قبل اكتشاف النفط ، اما المحور الثاني فقد تناول هيكل الاقتصاد السعودي بعد اكتشاف النفط ، في حين جاء المحور الثالث ليتطرق الى تحول هيكل الاقتصادي نحو الصناعة ، واتى بعده المحور الرابع ليتناول " رؤية 2030 " في تحول الاقتصاد السعودي نحو مجتمع المعرفة .

المحور الاول : هيكل الاقتصاد السعودي قبل اكتشاف النفط .

قبل اكتشاف النفط عام 1932 (الرويثي ، 1989 : 179) كان اقتصاد المملكة على قدر من البساطة ، اذ كان غالبية سكانها يعملون في النشاطات الاقتصادية التقليدية والمتمثلة بأنشطة الزراعة والصيد وتربية الماشية ، فضلا عن الصناعات الصغيرة والتجارة التي اشتغل فيها بعض سكان المدن الساحلية . فضلا عن بعض المهن الاخرى كاستخراج اللؤلؤ ، وخدمة حجاج بيت الله الحرام . والاهم من ذلك ، كانت تصنف المملكة ضمن الدول ذات المستوى الاقل انتاجية للنشاط الاقتصادي على مستوى العالم في نهاية العقد الرابع من القرن الماضي . (الشريف ، 2001 : 311) . ومن اهم الانشطة الاقتصادية في هذه المرحلة ما يأتي :-

اولا : الزراعة والرعي والصيد .

كانت هذه الانشطة اهم مقومات الحياة الاقتصادية في بلاد نجد والحجاز وتحظى بأهمية كبيرة لدى سكانها ويعتمدون عليها في حياتهم الاجتماعية . ففي مجال الزراعة كانت الاراضي الزراعية تزرع من قبل مالكيها وحيانا يستأجر من يقوم عنهم بمهام زراعة الاراضي وسقي المزروعات . وفي بعض الحالات يقوم المالك بشراء العبيد لكي يقوم باستغلالهم في زراعة الارض العائدة له ، او يقوم بتأجير الارض الزراعية مقابل مبلغ محدد من المال او جزء معين من المحصول . وقد كانت هناك العديد من المشاكل التي تواجه المزارعين في ذلك الوقت والتي من اهمها عدم توفر الماء ، وقلة الامطار ، والبرد الشديد ، والعواصف ، والجراد الذي يحدث اضرارا بالغة في الكثير من المحاصيل الزراعية ، كما كانت هناك حالات نهب وتدمير المحاصيل بسبب التقاليد والعادات الاجتماعية (العثيمين ، 1977 : 20-12) . وبالتالي فان هذه المشاكل ذات تأثير سلبي على دخل المزارعين وعوائلهم والتي غالبا ما تعتمد

اعتمادا كليا على عوائد مثل هذا النمط من النشاط الاقتصادي . ولما كانت الزراعة في هذه المرحلة بدائية تستخدم الحيوانات (الأبل) في حراثة الأرض ، كما انها تستعمل الطرق اليدوية في جني

المحاصيل الزراعية ، فضلا عن اعتمادها بشكل رئيس على الامطار والمياه الجوفية في سقي المزروعات ، عدا بعض المناطق التي تشكل فيها مزارع كبيرة نسبيا كما هو الحال في منطقة عسير (الرويثي ، 1989: 159) . الامر الذي اثر سلبا على انتاجية المزارع لمعظم المحاصيل الزراعية . اما اهم المحاصيل التي كانت تنتج في تلك المزارع فهي الحبوب ، والتمور ، وبعض الخضروات ، اذ كان الغرض من الانتاج الزراعي هو الاكتفاء الذاتي وسد الحاجة المحلية وتصدير بعض الكميات من السلع التي تفيض عن الحاجة المحلية وبخاصة التمر . اذ وصلت صادرات المملكة من هذه السلعة الى الهند ودول جنوب شرق اسيا الاخرى .

اما في مجال الرعي وتربية الماشية ، فيعد هذا النشاط من الانشطة الرئيسة لأهل البادية الذين تعودوا على التنقل في الصحراء بحثا عن الماء و الكلاً . وكانت ظروف المعيشة في الصحراء تحتم على البدو الانتقال من مكان الى اخر بحثا عن المراعي الجيدة التي تتوفر فيها الاعشاب ، اذ يمثل هذا النشاط الحرفة الزراعية الواسعة النطاق ، وفي هذه المرحلة ادت الظروف الطبيعية الى جعل معظم اجزاء المملكة يغلب عليها الطابع الرعوي ، كما كانت للثروة الحيوانية دور كبير في حياة سكانها ، ففي المملكة حوالي (141.7 مليون هكتار) من الاراضي أي ما يعادل (64.4 %) من اجمالي مساحة البلاد ، تربي عليها ثروة حيوانية كبيرة يقوم عليها الاقتصاد السعودي منذ قيام المملكة عام (1932) الى الخمسينيات من القرن الماضي، وظهور تأثير النفط على الانشطة الاقتصادية (الرويثي ،

1989: 172) . وقد كان الانتاج المحلي من اللحوم يغطي معظم حاجة السوق الداخلية في تلك المرحلة، ويصدر الفائض منه الى البلدان المجاورة ، اما نشاط الصيد ، فكان يزاول من قبل سكان المدن الساحلية ، حيث اشتهروا بصيد السمك ، واللؤلؤ ، وعدت هذه المهنة مورد لرزقهم وغذائهم ، وتقنن الصيادون في اعمال الصيد ، وقاموا بتطوير وسائله وادواته ، واعطت الخبرة الطويلة لهم في هذا المجال ، التعرف على اوقات واماكن الصيد (ابوعلية ، بدون تاريخ : 275) . واشتهرت سواحل الخليج العربي بصيد اللؤلؤ ، اذ اجتذبت هذه المهنة العديد من ابناء المملكة والجزيرة العربية قبل اكتشاف النفط فيها ، اذ كانت تعد هذه المهنة من الانشطة الاقتصادية التقليدية (الهيتي ، 1988 : 266) . ان المراحل الاولى

للاقتصاد التقليدي في المملكة العربية السعودية كان اقتصادا بدائيا يوفر السلع البسيطة من الاغذية الزراعية والحيوانية التي يحتاجها سكان المملكة في استخداماتهم اليومية .

ثانيا : التجارة .

ترتبط المملكة العربية السعودية بعلاقات تجارية واقتصادية واسعة مع عدد غير قليل من دول العالم المختلفة ، وتعد التجارة من اقدم المهن التي زاولها السعوديون ، وتأتي بالدرجة الثانية من حيث الاهمية والانتشار بعد الزراعة والرعي ، وقد تمثل هذا النشاط قبل توحيد المملكة ما بين تجارة داخلية وتجارة خارجية . فكانت الاولى تتم بين سكان المدن ، فضلا عن التبادل التجاري الذي يقوم بينهم وبين سكان البادية والقرى الزراعية الاخرى ، وان من اهم السلع التي تدخل في عملية التبادل التجاري هي التمر ، والحبوب ، والملابس ، والاواني، والاسلحة ، والمنتجات الحيوانية من الاصواف ، والالبان ، والدهون ، والجلود ، واللحوم ، وظلت التجارة الداخلية على هذا الحال الى ان تم اكتشاف النفط ، اذ توسعت بشكل كبير وتنوعت السلع المتبادلة في اسواق المدن .

اما على صعيد التجارة الخارجية ، فقد كانت تتم بين سكان " نجد " والبلدان المجاورة الاخرى ، فيتم استيراد السلع غير المتوفرة في اسواق نجد كالملابس والاسلحة والتوابل وغيرها عن طريق القوافل التجارية ، والتي تقوم ايضا بتصدير المنتجات من بعض المواد الغذائية والصناعية والحيوانية ، ونظرا لانعدام الامن والاستقرار ، فقد كانت هذه القوافل تتعرض في بعض الاحيان الى عمليات السلب والنهب ، كانت عملية التبادل في ذلك الوقت تتم عن طريق المقايضة (مبادلة سلعة بسلعة اخرى) ، او بالنقد . واستخدمت عملات عديدة في عمليات البيع والشراء ، اذ تداول منها في المملكة العملات الذهبية ، والفضية ، والنحاسية ، كالليرة الذهبية العثمانية ، والباون الذهبي الانكليزي ، والروبية الهندية ، ومن اهم البلدان التي كانت لها علاقات تجارية في الماضي مع المملكة في بداية نشوئها هي الهند ، واليمن ، والبحرين ، والكويت ، وبلاد الشام ، والعراق ، ومصر . وكانت البضائع المتنوعة المنتشرة في الاسواق والتي يتم بيعها وتداولها، منها المحلي ، ومنها المستورد من الخارج (ابوعلية ، بدون تاريخ : 320) .

ثالثا : الصناعة .

توطنت الصناعة اليدوية في المملكة منذ عهد بعيد ، وكانت تتميز بالإنتاج المحدود لسد حاجة المستهلك المحلي من السلع المصنعة كالعباءات والسجاد والبسط المصنوعة من الصوف وصناعة الاواني

الفخارية وصناعة الاواني والسلال والاقفاص والحبال من جريد النخيل وسعفه واليافه والصناعات الخشبية من ابواب وشبابيك والصناعات الجلدية كالأحذية والقرب وصناعة الحلي من الذهب والفضة والصناعات النحاسية كالقدور والدلال وصناعة الادوات الزراعية ، وتمكنت هذه الصناعات اليدوية البسيطة من سد حاجات المستهلك المحلي المتواضعة لمدة طويلة ، كون حياة السكان كانت على قدر كبير من البساطة ، وضعف قدرتهم الشرائية ، وكان السكان لا يحبذون العمل في النشاط الصناعي ، بل كانوا يفضلون العمل في الزراعة والتجارة والرعي، مما جعل هذا النشاط يستوعب نسبة قليلة من العاملين ، وكان اغلب العاملين في هذا القطاع من غير السعوديين ، بل كانوا اجانب ، وليسوا من العرب (ابوعلية ، بدون تاريخ : 323) . هذا ولم يكن للصناعات الحديثة أي وجود في الماضي حتى دخول صناعة النفط في المملكة .

من خلال ما تم عرضه ، كان النشاط الاقتصادي قبل اكتشاف النفط محدودا بدرجة كبيرة ، ويعود سبب ذلك الى قلة الموارد الاقتصادية ومحدودية الناتج الزراعي والحيواني وخاصة في سنوات الجذب وقلة الامطار والتي غالبا ما تتعرض لها المملكة لسنوات متصلة . عموما يمكن القول بان النشاط الاقتصادي تأثر الى حد كبير في تلك المدة بالبيئة ومعطياتها ، اذ لم تكن هناك وسائل نقل متطورة بل كانت بسيطة كالأبل والمراكب الصغيرة في البحر وكانت الطرق وعرة وصعبة المسالك ولا يعرفها الا القليل من الناس مما اثر سلبا على عملية نقل وتوزيع المنتجات الزراعية والصناعية كما لم تكن هناك حكومة قوية قادرة على فرض الامن والاستقرار الا ان الفوضى كانت سائدة في تلك المرحلة الى عام (1932) حتى بسط الامن والاستقرار في المملكة من قبل الملك عبد العزيز "رحمه الله" (الرويني ، 1989 : 37) .

المحور الثاني : هيكل الاقتصاد السعودي بعد اكتشاف النفط .

اكتسبت المملكة العربية السعودية اهمية كبيرة بين بلدان المنطقة بفضل ما تمتلك من احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي فضلا عن بعض المعادن المتنوعة المنتشرة في معظم انحاء البلاد . وكان لاكتشاف النفط وانتاجه الاثر الكبير في صياغة توجهات جديدة للاقتصاد السعودي اصبحت بموجبها المملكة من بين اهم البلدان المنتجة والمصدرة لهذه السلعة والتي لم يكن امر اكتشافها وانتاجها بالإمر الهين ، اذ استغرق الكثير من الوقت والجهد ، فقد قامت شركة " ارامكو " بدراسة جيولوجية لأراضي المملكة بموجب امتياز حصلت عليه عام (1933) ، وتم حفر اول بئر نفطي في "

الدمام " عام (1935) الذي تدفق النفط منه عام (1937) ، اذ مثل هذا العمل اول عمليات لإنتاج النفط فيها (الرويني ، 1989 : 179) . ثم توالى بعد ذلك عمليات الاكتشاف والتنقيب عن النفط وبصورة مستمرة ومتزايدة ، مما اسهم في نمو الاقتصاد السعودي بشكل مضطرد ، ففي المدة (- 1975) (1935) حصل ارتفاعا في عدد حقول النفط المستغلة من حقل واحد عام 1935 الى (44) حقل في عام 1975 ، وفي المدة نفسها تم انشاء حقلين للغاز ، ليصل اجمالي حقول النفط والغاز (46 حقل) ، وتم اضافة (12 حقل) منتجا للنفط خلال المدة (1976-1981) ليصل اجمالي عدد حقول النفط والغاز في نهاية عام (1981) الى (58 حقل) منتجا (العقيل ، 2006 : 29) .

اولا : قطاع النفط والغاز .

يظهر جليا ان اكتشاف النفط وانتاجه في المملكة لعب دورا رئيسا في بلورة هيكل اقتصادي جديد من حيث مكوناته ومستوى ادائه، كما سيتم وصفه وتحليله في ما يأتي ، ان تزايد انتاج النفط وارتفاع اسعاره قد شيد قاعدة مهمة لقطاع اقتصادي جديد في المملكة ، اذ بدأت عائداته تهيمن على وارداتها وبخاصة بعد تطبيق مبدأ المناصفة في توزيع ارباح تصدير النفط عام (1952) بين الشركات المنتجة المسيطرة على هذه الصناعة ، وبين المملكة العربية السعودية (العقيل ، 2006 : 29) .

وكان لتطور عدد الآبار المنتجة للنفط اثر في زيادة حجم الانتاج ، والجدول (1) يوضح لنا انتاج النفط

جدول (1) : انتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام و سوائل الغاز الطبيعي للمدة

(1965- 2015)

البيان	انتاج المملكة من النفط (مليون برميل / سنويا)	إنتاج المملكة من سوائل الغاز الطبيعي (مليون برميل مكافئ / سنويا)
1965	805	5.1
1970	1387	19.0
1975	2583	51.6
1980	3624	135.1
1985	1159	115.5
1990	2341	194.6
1995	2939	267.1
2000	2963	285.0
2005	3414	400.4
2010	-	-

2015	3720	-
------	------	---

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (44) ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء ، المملكة العربية السعودية ، 2008 ، 352 - 358 .

في المملكة، اذ قفز انتاج النفط من (805) مليون برميل سنوياً في عام (1965) الى (3720) مليون برميل سنوياً عام (2015) . أي بمعدل زيادة ما يقارب (362%) ، اما انتاج سوائل الغاز فقد ارتفعت من (5.1) مليون برميل مكافئ سنوياً عام 1965 الى (400.4) مليون برميل مكافئ سنوياً عام (2005) . اي بمعدل زيادة قدرة ما يقارب (7751%).

ثانيا : عوائد النفط المالية .

أدت التطورات في انتاج النفط والغاز الطبيعي ، فضلا عن ارتفاع اسعارها الى تحقيق إيرادات مالية ضخمة للمملكة ، خاصة بعد الثورة النفطية الاولى منذ عام (1973) ، والجدول (2) يوضح قيمة

جدول (2) : قيمة اجمالي النتائج المحلي من قطاع النفط و الغاز المحلي للمدة (1970-2015)

السنة	قيمة انتاج النفط الخام و الغاز الطبيعي بالاسعار الجارية (مليون ريال)
1965	-
1970	8689
1975	97068
1980	323048
1985	88286
1990	138650
1995	163777
2000	259847
2005	567992
2010	-

665138	2015
--------	------

المصدر: - مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (44) ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء ، السعودية ، 2008 : 330-333

- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (52) ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء ، السعودية ، 2017 : 113 .

اجمالي الناتج المحلي من قطاع النفط والغاز بالأسعار الجارية ، اذ ارتفعت من (8689) مليون ريال عام 1970 الى (665138) مليون ريال عام 2015 . اي بمعدل زيادة ما يقارب (755 %) ، الامر الذي ادى الى تحولات اقتصادية واجتماعية نقلت المملكة من مجتمع بسيط يعتمد اقتصاده على الزراعة البدائية وبعض الحرف البسيطة والصيد ، فضلا عن تجارة بعض السلع كالتوابل وغيرها ، الى مجتمع يعتمد على الصناعة الحديثة ويتطلع الى مواكبة التطورات العالمية ، ان تلك العملية تتطلب اقامة شبكة متطورة من الطرق ، الجسور ، الموانئ والارصفة البحرية ، بناء المطارات ، شبكات اتصالات متطورة وحديثة ، محطات كهربائية عملاقة ، تحلية المياه ، فضلا عن بناء المدارس بمراحلها كافة والمدارس المهنية والجامعات ومراكز البحث العلمي ، والمستشفيات من اجل تحسين ورفع المستوى التعليمي والصحي في البلاد ، اذ تم تخصيص مبالغ مالية من عوائد النفط من اجل ذلك .

ثالثا : نموذج هوليز جينري (Hollis Chenery) في نظرية التغيير الهيكلي .

ترى نظرية انماط التنمية (وفق اطار فلسفة نظرية التغيرات الهيكلية) على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي في الدول النامية مُمكناً لصناعات جديدة ، وان هذه الصناعات الجديدة تُحل محل القطاع التقليدي ، كما ترى هذه النظرية ان الادخار والاستثمار شرطان ضروريان ولكن غير كافيين لإحداث وانطلاق عملية التنمية (المملكة السعودية فيها عوائد مالية نفطية ضخمة الى جنب عملية الادخار) بل يتطلب الامر منظومة من التغيرات المتداخلة في الهيكل الاقتصادي لتحويل الاقتصاد من النظام التقليدي الى النظام الحديث ، ويعد نموذج الاقتصادي الامريكي " هوليز جينري " (Hollis Chenery) النموذج الاكثر شهرة في نظرية التغيير الهيكلي ، اذ عمل على اجراء فحص تجريبي لانماط التنمية في عدد كبير من الدول النامية خلال المدة 1950-1973 وكانت اهم النتائج التي توصل اليها في دراسته هي الاتي :- (بن سانية ، 2013 : 42-43) .

١- حصة الانتاج ضمن (PNB) ترتفع وحصة الانتاج الزراعي تنخفض كلما زاد الدخل الفردي ، ويمكن توضيح ذلك من خلال شكل (1) فعند مستوى الدخل (200) وجد ان نسبة مساهمة الصناعة (15%) عند النقطة P ، في حين نسبة مساهمة الزراعة (المواد الخام) هي (45%) ، وعند مستوى الدخل (1000) دولار ، وجد ان نسبة مساهمة الصناعة (28%) عند النقطة D ، بينما نسبة مساهمة الزراعة هي (20%) عند النقطة C ، تغييرات الإنتاج يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: مرحلة التغييرات الهيكلية المبكرة، ومرحلة التغييرات الهيكلية المتأخرة والفاصل بينهما نقطة المنتصف التي تتساوى فيها مساهمة كل من الصناعة والزراعة في PNB (النقطة W الشكل عند مستوى الدخل الفردي 600 دولار بأسعار 1976 فالبلدان الواقعة دون هذا المستوى من الدخل ينظر إليها " جينري " على أنها في المرحلة الأولى من التنمية وتوصف بأنها أقل تطوراً، وهي في المرحلة المبكرة للتغييرات الهيكلية حيث الاعتماد كبير على الإنتاج الزراعي رغم تناقصه كمصدر للدخل والنمو الاقتصادي) . أما البلدان الواقعة فوق هذا المستوى ولكن دون مستوى الدخل في الدول الصناعية (3000 دولار بأسعار 1976) ينظر إليها أنها في مرحلة تحول، أي في المرحلة المتأخرة للتغييرات الهيكلية .

شكل

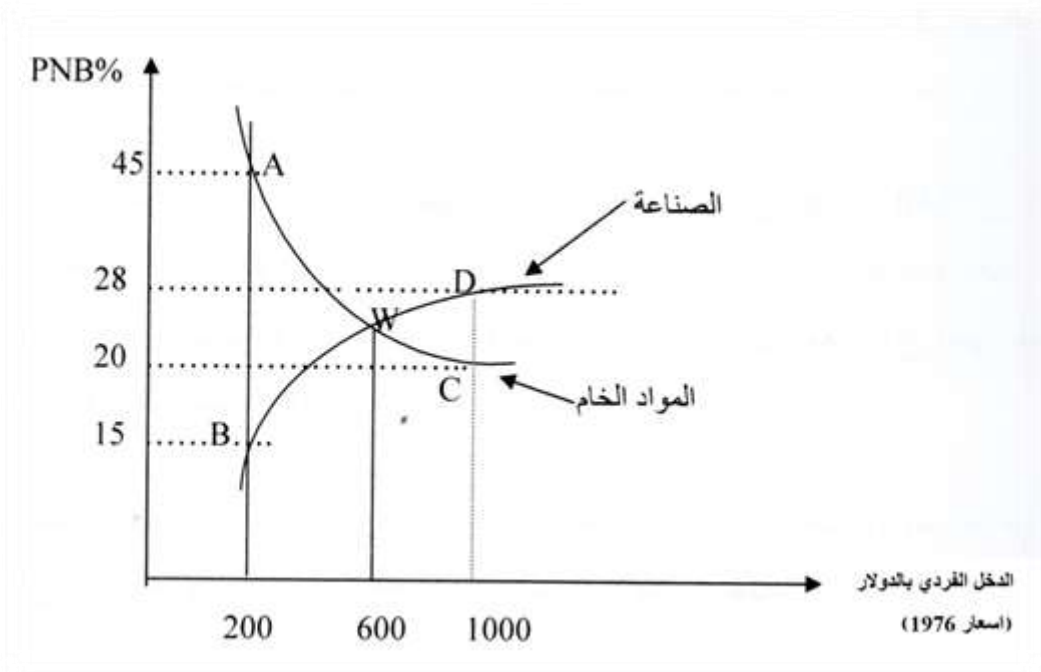
(1) :

نموذج

هوليز

جينري

)



(Hollis Chenery) للتغيير الهيكلية

- المصدر : محمد صالح تركي، القريشي، علم اقتصاد التنمية ، ط 1 ، دار اثناء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010 ، 148
- ٢- يتميز التحول بارتفاع حصة الإنتاج الصناعي في PNB والتي يرافقها حدوث تراكم في رأس المال المادي وتحسن في رأس المال البشري، حيث تحدث زيادة معتبرة في الاستثمار، وفي التسجيل في الدراسة .
- ٣- الطلب المحلي يعرف تغيرات في تركيبته أهمها تناقص استهلاك الغذاء من نسبة (40 %) إلى نسبة (17 %) من إجمالي الطلب المحلي الكلي لفائدة الاستهلاك غير الغذائي والاستهلاك الحكومي، مع ارتفاع الاستثمارات وتغيرات في نمط التجارة الدولية حيث ترتفع الصادرات والواردات خلال مدة التحول، مع ارتفاع نسبي لحصة الصناعة في الصادرات وتناقص نسبي لها في الواردات .
- ٤- فيما يخص استعمال عناصر الإنتاج، يحدث انتقال للعمل من الزراعة الى الصناعة ، وهو متأخر يأتي بعد التغير الهيكلي في الإنتاج، ولذلك يبقى القطاع الزراعي يلعب دورا هاما في توليد فرص العمل في مرحلتي التحول .
- ٥- على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، يحدث خلال مدة التحول تزايد ظاهرة التحضر بسبب النزوح من الريف إلى المدينة للعمل في الصناعة، ووجد جينري أن سكان الحضر تفوق نسبتهم سكان الريف عند مستوى دخل فردي أعلى من 1000 دولار بأسعار 1976 .

٦- رغم أن توزيع الدخل في البداية يميل لصالح القطاع الحديث بسبب ظاهرتي التصنيع والتحضر، إلا أن تغييرات هيكلية معينة مثل انتشار فرص التعليم، انخفاض معدل النمو السكاني ، تقلص الازدواجية الاقتصادية تساهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل .

٧- البعد الأخير للتحول الذي تعرف عليه جينري هو انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة كلما ارتفع الدخل .

المحور الثالث : تحول هيكل الاقتصاد السعودي نحو الصناعة .

مما لاشك فيه أن القطاع الزراعي في المملكة قد ساعد على انجاح عملية التصنيع في توفير الايدي العاملة وبعض السلع الضرورية التي تدخل في الصناعة ، كما شهدت المملكة السعودية تغيرات جوهرية في النشاط الاقتصادي بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي والزيادة الكبيرة في كميات الانتاج ، فضلا عن الارتفاع في اسعار النفط العالمية ، اذا انعكس ذلك الى زيادة العوائد المالية النفطية ، الامر الذي ادى الى الاهتمام بالنشاطات الاقتصادية الاخرى وخاصة الصناعة منها .

اولا : تطور الصناعة التحويلية في المملكة .

نظرا لأهمية الصناعة وخاصة التحويلية منها في اقتصادات دول العالم كافة ، فقد اولت حكومة المملكة اهمية خاصة للصناعات التحويلية في مجال الصناعات البتروكيمياوية والالمنيوم وغيرها من الصناعات ، كون المملكة تمتلك طاقة وفيرة والمتمثلة بوفرة الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط وان هذه الميزة غير متوفرة في معظم الدول المنتجة للنفط . لذا سعت حكومة المملكة الى التركيز على القطاع الصناعي وتطوير الصناعات التحويلية من خلال تخصيص مبالغ مالية ضخمة من العوائد النفطية ، والجدول (3) يوضح ذلك ، إذ تشير بيانات الجدول الى التزايد المستمر والمتواصل في اجمالي التمويل للمصانع القائمة المتنوعة خلال المدة (1990 – 2007) اذا ارتفع التمويل من (256772) مليون ريال عام 1990 الى (334762) عام 2007 . اي بمعدل زيادة ما يقارب (30.4 %) ، الامر الذي ادى الى زيادة في عدد المصانع القائمة المتنوعة في الانشطة الاقتصادية المختلفة من 2013 () مصنع عام 1990 الى (4048) مصنع عام 2007 (التقرير السنوي 44 ، 2008 : 386) . اي بمعدل زيادة ما يقارب (91.6 %) .

جدول (3) : اجمالي التمويل المصانع القائمة المتنوعة في المملكة العربية السعودية للمدة (2007-

1990)

السنة	المبلغ (مليون ريال)	السنة	المبلغ (مليون ريال)
1990	256772	1999	318248
1991	261402	2000	321712
1992	274589	2001	322757
1993	284534	2002	324079
1994	294808	2003	328272
1995	302922	2004	330327
1996	306119	2005	330577
1997	315429	2006	330781
1998	316861	2007	334762

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (44) ، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء ، السعودية ، 2008 ، 388 .

ثانيا : المدن الاقتصادية .

انتهجت بعض الدول النامية ومنها دول الخليج مسارات تنموية مكتسبة من الدول سواء كانت متقدمة أم نامية ، ومن هذه المسارات كانت المدن الاقتصادية وفي المملكة العربية السعودية يمكن تقسيم تلك المدن الى الاتي :-

١- المدن الصناعية :

يجري الاهتمام بإقامة المدن الاقتصادية من خلال تخصيص مبالغ مالية لدعم مسيرتها التنموية ونشرها في انحاء المملكة كافة من أجل تحقيق التنمية المكانية وزيادة فرص التشغيل . ومان من اول هذا النوع من المدن المقامة في المملكة هي :-

θ مدينة جبيل الصناعية .

لقد خصص مبلغ (75) مليار ريال لإقامة تلك المدينة ، فضلا عن (1875) مليار ريال أخرى لإقامة وتشديد مصانع الفولاذ والمخصبات والالمنيوم والمصانع الاساسية الاخرى ، وما تحتاجه تلك المدينة من بنى تحتية وغيرها من الخدمات (المركز العربي للأعلام ، 1982 : 209) .

θ مدينة ينبع الصناعية .

قامت هذه المدينة على مساحة قدرها (80) كم ، ويبلغ عدد سكانها (85179) نسمة نهاية عام 2004 ، ومن أجل استيعاب تلك الاعداد المتزايدة من السكان تم تشييد ما يقارب (23690) وحدة سكنية مع الخدمات المتعلقة بها كافة ، فضلا عن تشييد كلية ينبع الصناعية التي ترفد المشاريع الصناعية بالكوادر الماهرة والفنية ، اذ حصل ذلك فعلا وتخرج منها ما يقارب (1634) خريجا نهاية السنة الدراسية لعام 2004 (منتدى الرياض الاقتصادي ، 2005 : 64) . وقد خصص لذلك مبالغ كبيرة من اجل انجاحها ، أن الصناعات القائمة في هذه المدينة تتمثل بالصناعات الاساسية والصناعات الثانوية و المساندة ، فضلا عن الصناعات الكهربائية .

تعد مدينتا جبيل و ينبع الصناعيتان إحدى أهم منجزات التنمية الصناعية ، وكانت فكرة انشائهما كنهج تنموي جديد في المملكة في مجال تطوير الصناعات المختلفة ، اذ كانت تلك المدينتين " نموذجا " للمدن الصناعية . وساهمتا في زيادة حجم النشاط الصناعي في المملكة بشكل كبير ، في هذا السياق يمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة نسب نمو عناصر الصناعة قبل إنشاء تلك المدينتين وما بعدها عند بدأ بعض المصانع بالتشغيل والمساهمة في العملية الانتاجية اذ بلغت نسب نمو المصانع ، عدد الايدي العاملة راس المال بالصناعات السعودية (79%) ، (27%) ، (102%) على التوالي خلال المدة (1970 – 1975) ، وفي المقابل بلغت النسب المناظرة (208%) ، (377%) ، (1018%) على التوالي للمدة (1975 - 1985) ، الامر الذي يشير الى نجاح

التطور الصناعي في تلك المدينتين وخاصة في الصناعة التحويلية ، والتي حظيت بنسبة (56.4%) من اجمالي التمويل الصناعي في استثماراتها حتى نهاية عام 2001 (مشخص ، 2004 : 182-185) .

- مدينة الملك عبدالله الاقتصادية .

تبلغ مساحة تلك المدينة (168) كم ، كما وصلت قيمة الاستثمارات في البنى التحتية الى (100) مليار ريال .

- مدينة الامير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية .

تقدر قيمة الاستثمارات في البنى التحتية بـ (30) مليار ريال ، فضلا عن (10) مليار ريال لبناء السكك الحديدية (تقدير اداء الاستثمار والتنافسية ، 2006 : 46) .

- مدينة جازان الاقتصادية .

كانت الغاية من انشاء هذه المدينة هو بناء منظومة متكاملة تساهم في تسخير معظم الامكانيات للتوجه بالاقتصاد الوطني نحو مزيد من التنوع وتفعيل الاستثمارات المحلية والاجنبية ، والتي تقدر بأكثر من (100) مليار ريال (التقرير السنوي 2007 : 34 - 35) كما توجد هناك العديد من المدن الصناعية الاخرى في العاصمة الرياض وجده و الدمام ومكة المكرمة وبعض المدن الاخرى ، اذ خصص مبلغ ما يقارب (47.8) مليار ريال حتى نهاية عام 2001 ، كما بلغ عدد المصانع المنتجة في تلك المدن الجديدة (1390) مصنع في نهاية العام نفسه (الحازمي ، 2002 : 3 - 4) .

٢- مدن المعرفة الاقتصادية :

ظهر تطلع جديد في المملكة ينتهج سياسة المعرفة في اقامة المدن ، واقامة مدن المعرفة التقنية ، اذ تم تخصيص مبلغ قدره (25) مليار ريال لتطور البنى التحتية في تلك المدينة ، من اجل توفير فرص عمل جديدة ، في هذا السياق ، تم توفير (20) ألف فرصة عمل في هذه المدينة من اجل الاسراع في عملية بناء وتطوير المدن الاقتصادية بأنواعها كافة ، تم تخصيص (2) مليار ريال من فائض الموازنة لعام 2006 ، اذ خصص هذا المبلغ لتطوير البنى التحتية في المدن الصناعية المطروحة لاستثمار القطاع الخاص (التقرير السنوي 2007 : 34 - 36)

. أن الاهتمام بتطور الصناعات التحويلية ، فضلا عن اقامة المدن الصناعية ومدن المعرفة الاقتصادية يعكس حقيقية توجهات المملكة في سياسة التنوع الاقتصادي وجني المكاسب منها وتحقيق التطورات في الميادين المختلفة ، والوصول الى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تتساقط ثمارها على المجتمع .

ان نجاح هذا العمل في مجال المدن الاقتصادية بأنواعها كافة سيبقى محكوما بمدى اعتماد المملكة على المعرفة ومخرجات العلم . فضلا عن قدرت الاقتصاد والمجتمع على استيعاب العلوم الجديدة والابتكارات المتطورة في مجال الصناعات المتقدمة كالصناعات المتعلقة بالفضاء والطائرات وغيرها من الصناعات ، لتمكن الحكومة من اقامة الصناعات القائمة على المعرفة والابتكار ، ذات القيمة المضافة العالية ، اذ يعد ذلك من الاهداف الاستراتيجية والمهمة في تحديد الاهداف للرؤى بعيدة المدى وخاصة ضمن " رؤية 2025 & رؤية 2030 " ، الامر الذي يتطلب توظيف المزيد من عوائد النفط المالية في مجال الاقتصاد والمجتمع .

ثالثا : مقارنة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية مع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GNP .

أبرزت اهتمامات حكومة المملكة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة الى تحقيق نتائج إيجابية ، أدت الى تحول في هيكل القطاعات الاقتصادية ويعزى ذلك الى توظيف عوائد النفط المالية نحو تطوير الصناعة ، فضلا عن بقية القطاعات الاخرى ، اذ تشير بيانات الجدول (4) الى ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في اجمالي الناتج المحلي من (4.1%) عام 1975 الى (11.4%) عام 2005 اما القطاع الزراعة فقد ارتفعت نسبة مساهمة في اجمالي الناتج المحلي من (1.9%) الى (5.0%) للمدة نفسها ، ويعزى ذلك الى سياسة التنوع الاقتصادي التي انتهجتها المملكة ، ولم تتوقف المملكة عند تلك السياسة بل كان لديها تطلع نحو مواكبة التطورات العالمية ، لذا وضعت الخطط الاقتصادية للتحول نحو مجتمع المعرفة .

جدول (4) : مقارنة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية مع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GNP

*

بالأسعار الثابتة 1999 = 100 للمدة (1975 - 2005) *

السنة	نسبة الزراعة %	نسبة للصناعة %
-------	----------------	----------------

4.1	1.9	1975
4.2	2.0	1980
6.8	1.3	1985
8.3	5.6	1990
8.8	5.8	1995
10.3	5.6	2000
11.4	5.0	2005

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (44) ، الادارة العامة

للأبحاث الاقتصادية و الاحصاء ، السعودية ، 2008 : 334 – 337 .

*

تم احتساب هذه المدة لإظهار دور التحول في هيكل الاقتصاد السعودي نحو الصناعة .

رابعا : تطور متوسط دخل الفرد السعودي .

تجلت سياسة التنوع الاقتصادي التي انتهجتها المملكة العربية السعودية وإعطاء أهمية للقطاع الصناعي ، فضلا عن بقية القطاعات الاخرى الى ارتفاع متوسط دخل الفرد السعودي خلال المدة (1975 - 2006) ، اذ تشير البيانات الجدول (5) الى تذبذب متوسط دخل الفرد ، ويعزى ذلك الى عدم استقرار اسعار النفط العالمية ، كما توضح بيانات الجدول الى ارتفاع متوسط دخل الفرد السعودي من (5083) ريال عام 1971 الى (56401) ريال عام 2006 . اي بمعدل زيادة ما يقرب (1010%) ، في حين تشير بيانات الجدول الى أن أعلى مستوى لمتوسط الدخل الفرد السعودي بلغ (63552) ريال عام 1981 ، ويعزى ذلك الى الاسباب التي ذكرت سابقا

*

جدول (5) : متوسط دخل الفرد السعودي للمدة (1971 - 2006)

متوسط دخل الفرد (ريال)	السنة
5083	1971
29381	1976

63552	1981
25762	1986
30837	1991
31795	1996
32712	2001
56401	2006

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (44) ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء ، السعودية ، 2008 ، 347 .

*

تم احتساب هذه المدة لإظهار دور التحول في هيكل الاقتصاد السعودي نحو الصناعة واثرها في ارتفاع مستوى الدخل .

المحور الرابع : رؤية 2030 في تحول الاقتصاد السعودي نحو مجتمع المعرفة .

شهدت معظم دول العالم نهاية القرن الماضي وما أعقبه تحولا اجتماعيا واقتصاديا نحو ما يسمى بـ (مجتمع المعرفة) ، إذ " يولد هذا المجتمع المعرفة وينشرها لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لمواطنيه بشكل مستدام " ، ولا يمكن التحول الى مجتمع المعرفة دون التحول الى الاقتصاد القائم على المعرفة . (وزارة الاقتصاد و التخطيط ، 2015 : 7) . وقد اطلق " **Petr F.Drucker** " اصطلاح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة ليشير في الاساس الى الاقتصاد الذي تكون فهمي المعرفة هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي (<http://ar.wikipedia.org/wiki/>) .

اولا : الاقتصاد القائم على المعرفة و مجتمع المعرفة .

لم يعد في وقتنا الحاضر معيار التنافسية يركز على العرض الكبير من المواد الأولية او الايدي العاملة الوفيرة غير الماهرة منخفضة الاسعار او الاجور ، وانما على قدرة الاقتصاد في توظيف قوة عمل ذات مستوى تعليم عالي ، فضلا عن تمتعها بمهارات فنية جيدة وقادرة على اعتماد وتطبيق تقنيات متطورة وحديثة في انتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية تدر على الاقتصاد الوطني عوائد مالية وفيرة . وهذا الامر يتطلب مواكبة التطورات

العالمية و التغلب على تحديات العولمة و الولوج في اقتصاد المعرفة . في هذا السياق لابد من توضيح اصطلاح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وكالاتي :-

- اقتصاد المعرفة .

يعرف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة وان مرتكزاته هي الابتكار ، التعليم ، البنية التحتية المبنية على تقنية المعلومات والاتصالات ، فضلا عن الحافز الاقتصادي و النظام المؤسسي والتي تقوم على اسس اقتصادية متينة (بن سانيه ، 2013 : 352 - 351) .

كما يعرف " اقتصاد المعرفة " بأنه منظومة اقتناء واكتساب واستيعاب وتوليد وتوظيف المعرفة ونشرها وتوزيعها واستثمارها وتسويقها باعتبارها في حد ذاتها سلعة او خدمه تباع وتستثمر في تنمية أصول المجتمع البشرية والمادية ، وفي السياق ذاته تحسين جودة ونوعية الحياة المعاصرة (الزيات ، 2011 : 62) . كما يعرف البنك الدولي الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها فيما عليه من اجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة (وزارة الاقتصاد و التخطيط ، 2015 : 8) .

- مجتمع المعرفة .

يتضمن اقتصاد المعرفة التكلم عن " مجتمع المعرفة " وان هذا المجتمع لا يتمتع باستخدام المعلومات والاتصالات ، فضلا عن الاستفادة منها في توجيه مختلف انماط النشاط الاقتصادي ، وانما يعمل الى انتاج المعرفة وتسويقها وتصبح مصدرا اقتصاديا رئيسا في تمويل الاقتصاد الوطني ، ان انتاج المعرفة يعد اهم عامل في الانتاج ويفوق راس المال و الجهد المبذول في العمل و يجعل الابتكار و الفكر الكامن وراء الابداع في انتاج السلع المحدد الرئيس لقيمتها (بن سانيه ، 2013 : 351) .

كما يعرف " مجتمع المعرفة " بأنه المجتمع الذي يجد في المعرفة وفي تجدها الادارة الرئيسة في الابتكار والانتاج وتحسين مستوى التنمية البشرية والاقتصادية وتعزيز الامن القومي (الحسيني ، 2008 : 148) . ولتحقيق رؤية 2030 قامت حكومة المملكة بالاهتمام في المجالات المتعلقة باقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وكالاتي

-:

١- تطور التعليم اصول معرفية لمتطلبات مجتمع المعرفة في المملكة .

يعد التعليم اولاً واخيراً هو المرفأ الذي اتفقت معظم الدول على اختلاف فلسفتها وانظمتها الاقتصادية للجوء اليه كونه قاطرة التطور والنمو الاقتصادي ، لذلك بدأت مبادرات تطوير التعليم في المملكة بالخطوة العشرية (2004 – 2014) لتطور التعليم ، اذ انعكس ذلك الاهتمام في زيادة تخصيصات تنمية الموارد البشرية في الموازنة العامة للمملكة ، كما توضحه بيانات الجدول (6) والتي تشير بيانات الجدول الى ارتفاع التخصيصات من (55.8) مليار ريال عام 2004 الى (209.2) مليار ريال عام 2014 . اي بمعدل زيادة قدره ما يقارب (275 %) ، الامر الذي ادى الى تطور العملية التعليمية والبحثية

جدول (6) :تخصيصات التنمية الموارد البشرية في الموازنة العامة للمملكة للسنوات متعددة

السنة	التخصيصات (مليار ريال)
2004	55.8
2008	104.6
2013	203.1
2014	209.2

المصدر: - مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي 44 ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء ، السعودية ، 2008 : 129 .

- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، التقرير الاقتصادي لعام 2014 ، المملكة العربية السعودية ، 2015 : 74 .

، فضلاً عن توفير البيئة المناسبة لها . ادى توظيف عوائد النفط المالية بكفاءة في مجال التعليم الى ارتفاع عدد المدارس (ابتدائي ، متوسط ، ثانوي) من (116) مدرسة عام 1971 الى (4215) مدرسة عام 2006 (التقرير السنوي 44 ، 2008 : 368) . اي بمعدل زيادة قدرة 3534% .

اما في مجال التعليم العالي ، فقد ارتفع عدد الكليات والمعاهد من (84) كلية ومعهد عام 1985 الى (117) كلية ومعهد عام 2007 (التقرير السنوي 44 ، 2008 : 376) . اي بمعدل زيادة قدرة 144% . انعكس هذا الاهتمام في تحسين مخرجات التعليم بأنواعه كافة .

٢- المراكز البحثية في المملكة .

تلعب مراكز البحوث و الدراسات العلمية دورا قياديا و مميزا في مسيرة التنمية الشاملة لدول العالم كافة ، اذ اصبحت رقما لتوليد الافكار الخلاقة والمبدعة ، ومن ثم توظيفها كأداة فاعلة في بناء المجتمع ، فضلا عن دفع عجلة التطور بما يخدم البشرية جمعاء ، اذ انشأت المملكة ما يقارب (143) مركزا بحثيا كان للقطاع الحكومي النصيب الاكبر منها ، في هذا السياق تم تخصيص مبالغ مالية لتطويرها حتى تنوعت تخصصاتها و تشعبت واصبحت تشمل الميادين المعرفية كافة . (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2015 : 47) .

٣- الانفاق على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات .

يحظى قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة باهتمام كبيرة من حيث حجم الانفاق ، ويعزى ذلك الى الطلب المتنامي على الخدمات الصوتية وخدمات البيانات ، الامر الذي دفع الشركات الى القيام بتوسيع شبكاتها وتحديثها بالمتطلبات كافة ، فضلا عن مواكبة التطور العالمي في هذا المجال و الجدول (7) يوضح الارتفاع المستمر والمتواصل في الانفاق على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات . اذ ارتفعت التخصيصات من (70) مليار عام 2008 الى (104.6) مليار ريال عام 2013 . اي بمعدل زيادة قدرة (49.4 %) . وتجدر الاشارة هنا بان قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات يعد من اهم القطاعات التي يركز عليها الاقتصاد المعرفي و مجتمع المعرفة .

جدول (7) : الانفاق السنوي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات للمد (2000 - 2013)

السنة	قيمة الانفاق (مليار ريال)
2000	70
2009	73
2010	75
2011	82.5
2012	94
2013	104.6

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط ، التحول الى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية تقرير يصدر عن تقدم المعرفة في المملكة العربية السعودية 2015 ، مركز مدار للأبحاث والتطوير ، 2015 ، 106 .

٤- الانفاق على المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار.

ان الرؤية المستقبلية للعلوم والتقنية والابتكار تتطلب الاستثمار في الانسان والبنى التحتية ، فضلا عن الارتقاء بنظم التعليم والتدريب والتأهيل وتعزيز الاستثمار في البحث والتطور وأنشاء المؤسسات ورسم السياسات ، وتهيئة البيئة الباعثة للابتكار ، لذلك خصصت المملكة (8.1) مليار ريال في الخطة الثامنة (2005 - 2010) ، في هذا السياق خصص ما يقارب (16) مليار ريال في الخطة الوطنية الموسعة للتقنية والابتكار ، التي تضمنتها الخطة الخمسية التاسعة (2010 - 2014) (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، 2015 : 28) .

ثانيا : بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي ومجتمع المعرفة في المملكة .

١- مؤشر الاقتصاد المعرفي في المملكة .

احتلت المملكة المركز (50) عالميا من بين (145) دولة وفقا لمؤشر الاقتصاد المعرفي في عام 2012 الصادر من البنك الدولي . اذ يعتمد هذا المؤشر على أربعة معايير تتمثل في: الحوافز الاقتصادية ، التعليم ، الابتكار ، وتقنية المعلومات والاتصالات. كما يصنف هذا المؤشر الدول حسب قدرتها على صناعة المعرفة وتحويلها إلى إبداعات علمية وابتكارات تجارية تحقق الريادة للوطن في شتى المجالات ، في هذا السياق تخلق فرص وظيفية للكادر الوطني ، في هذا المجال تهتم المملكة بالتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة من اجل دعم استدامة مؤشرات النمو الاقتصادي ، فضلا عن تطويرها (بيانات البنك الدولي) .

٢- مؤشر الابتكار العالمي في المملكة .

حققت المملكة خلال عام 2014 تقدما ملحوظ في مؤشر الابتكار العالمي الصادر من جامعة كورنل (Cornell University) وجامعة إينسياد (INSEAD) ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، لتحل

المرتبة (38) من بين (143) دولة شملها التقرير، متقدمة بأربع مراتب عن العام السابق . اذ يعكس ذلك أهم أولويات المملكة في التحرك نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ، وإدراكها لأهمية دور الابتكار كمحرك للنمو الاقتصادي والازدهار، لاسيما في ظل خطط تطوير القطاعات غير النفطية الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي ، فضلا عن تعزيز القدرة ، والاندماج في الاقتصاد العالمي . ويصنف هذا المؤشر الدول حسب قدرتها الابتكارية والمخرجات المتحققة منها، إذ يتم احتساب مؤشر الابتكار العالمي بتحديد متوسط المؤشرين فرعيين هما: المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار، والذي يقوم على خمس ركائز تشمل المؤسسات، رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور كل من الأسواق والأعمال، والمؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار، ويتفرع إلى: مخرجات المعرفة، والتقنية، والمخرجات الإبداعية . والجدول (8) يوضح ترتيب المملكة وفقا لمؤشر الابتكار العالمي لعدد من الدول اذ حصلت على المرتبة (42) عام 2013 ، ثم تحسن وضعها في المجال هذا وضمن اطار هذا المؤشر احتلت المرتبة (38) اذ يشير ذلك الى تحول حالة المملكة وفقا لمؤشر الابتكار العالمي نحو الافضل .

جدول (8) : ترتيب المملكة وفقا لمؤشر الابتكار العالمي لعامي 2013 و 2014

الدولة	الترتيب لعام 2013	الترتيب لعام 2014	التغير
سويسرا	1	1	0
المملكة المتحدة	3	2	-1
السويد	2	3	-1
الولايات المتحدة	5	6	-1
الإمارات العربية المتحدة	38	36	2
المملكة العربية السعودية	42	38	4
قطر	43	47	-4
البحرين	67	62	5
الكويت	50	69	-19
عمان	80	75	5

المصدر : بيانات مؤشر الابتكار العالمي لعام 2014 ، جامعة كورنل (Cornell University) ، وجامعة إينسياد (INSEAD)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٣- مؤشر التعاملات الالكترونية الحكومية في المملكة .

حققت المملكة تقدما ملحوظا في مجال التعاملات الالكترونية الحكومية نتيجة الاهتمام المتزايد في هذا المجال ، ان هذا المؤشر الذي يتم اعداده كل عامين لرصد وتقييم الإجراءات الحكومية ، اذ تشير الدراسات في هذا المجال بان المملكة احتلت المرتبة (36) من بين (193) دولة شملها تقرير الامم المتحدة للتعاملات الالكترونية الحكومية لعام 2014 بعد ان كانت في المرتبة (41) و (58) في عامي 2012 و 2010 على التوالي (وزارة الاقتصاد و التخطيط 2015 : 86) .

خلاصة القول يتضح من خلال الدراسة بان اقتصاد المملكة العربية السعودية ، كان اقتصادا بسيطا قبل اكتشاف النفط ، ويعتمد على المعرفة والخبرات البسيطة جدا ، الا ان بعد اكتشاف النفط بدأت الحالة تتغير بوضوح وتدرجيا ، ويعزى ذلك الى زيادة انتاج النفط وعوائده المالية والتوجه نحو تطوير الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها ، اذ كان الهدف من ذلك هو عدم الاعتماد على مورد وحيد وناضب وهو " النفط " ، فضلا عن تنوع قاعدة الاقتصاد السعودي ، اذ حققت المملكة نجاحا مميّزا في هذا المجال بصورة عامة وفي المدن الاقتصادية بصورة خاصة ، وتجدر الإشارة هنا ان حكومة المملكة لم تتوقف عند هذا الحد من التطور ، بل كان لديها التطلع الى المزيد في مواكبة التطورات العالمية خاصة في مجال اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة ، لذلك بدء التخطيط نحو تطلعاتها في هذا المجال وتوفير القواعد والاسس التي تتطلبها تلك التطلعات عن طريق تخصيص مبالغ ضخمة من عوائد النفط المالية من اجل تحقيق اهداف " رؤية 2030 " ونجاحها .

تعد تجربة المملكة العربية السعودية في توظيف عوائد النفط المالية وتحول هيكل اقتصادها نحو الصناعة والتطلع لبناء مجتمع المعرفة من النماذج التنموية الرائدة عربيا ، اذ اصبحت محط انظار الهيئات والمنظمات الدولية ، ويعزى ذلك الى ما حقته من تقدم شامل وتنمية متوازنة ومتكاملة في المجالات كافة وعلى الاصعدة المختلفة . فقد واكبت التطلعات في التطورات العالمية ضمن مجال التقنية والابتكار خلال مدة وجيزة

وبدأت السير على حُطاها ، الامر الذي جعلها تجربة نمووية ناجعة وجديرة بالدراسة ، وتطبيق الملائم منها لاقتصادات الدول العربية ومنها العراق .

نتائج الدراسة :

- ١- عوائد النفط المالية سيف ذو حدين اذ احسن استغلالها تكون اداة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم .
- ٢- استفادت المملكة العربية السعودية من تجارب الدول سواء كانت متقدمة ام نامية ، وأخذت بتطبيق المدن الاقتصادية كخيار تنموي ناجح.
- ٣- استطاعت المملكة من التحول التدريجي وتغيير هيكل اقتصادها من احادي الجانب الى اقتصاد متنوع .
- ٤- تطلعت المملكة لمواكبة التطورات العالمية بعد نجاحها في تغيير هيكل اقتصادها من الاقتصاد البدائي الى الاقتصاد الصناعي المتطور ومن ثم التوجه نحو اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة .

التوصيات :

- ١- على الحكومة العراقية توظيف عوائد النفط المالية بما يخدم الاقتصاد والمجتمع ، والا فأن الفوضى العارمة سوف تسود البلاد .
- ٢- نامل من الحكومة العراقية التطلع الى التجارب التنموية في الدول الاقليمية والعالمية والاستفادة من الحالات التي تتلائم مع الاقتصاد العراقي في المجالات كافة.
- ٣- ضرورة تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي ومن ثم التحول نحو اقتصاد المعرفة .
- ٤- يتطلب من الحكومة العراقية النظر في اعادة هيكلة التعليم و اجراء دورات اختبارات لكل اعضاء الهيئة التدريسية ويفضل ان تكون كل ثلاث سنوات واستبعاد غير المؤهلين من اجل الوصول الى مجتمع المعرفة .
- ٥- على الحكومة العراقية توفير متطلبات الابتكار والابداع وتقنية المعلومات والاتصالات من اجل بناء اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة .

٦- ضرورة الارتقاء بنوعية التعليم وتوفير مستلزمات البحث العلمي من اجل الوصول الى اقتصاد المعرفة كونها تعد من مرتكزاته .

المصادر:

١- الكتب .

- ابو عليه ، عبدالفتاح حسن ، تاريخ الدولة السعودية الثانية ، دار المريخ ، الرياض ، بدون سنة طبع .
- الرويثي ، محمد احمد ، الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية ، ط 1 ، دار الواحة العربية ، 2001 .
- الشريف ، عبد الرحمن صادق ، جغرافية المملكة العربية السعودية ، ط 6 ، ج 1 ، دار المريخ ، 2006 .
- الزبيات ، فتحي ، اقتصاد المعرفة نحو منظور اشمل للاصول المعرفية ، ط 1 ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، 2011 .
- القريشي ، محمد صالح تركي ، علم اقتصاد التنمية ، ط 1 ، دارازاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010 .
- الهيبي ، صبري فارس ، الخليج العربي دراسة الجغرافية السياسية ، ط 1 ، دار الرشيد ، 1998 .
- الحسيني ، عبد الحسن ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا ، ط 1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2008 .
- مشخص ، محمد بن عبد الحميد ، الجغرافية البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية ، ط 2 ، دار كنوز للمعرفة ، جدة ، 2014 .

٢- المؤتمرات والندوات .

- الحازمي ، احمد مشهور ، الاستراتيجية المستقبلية للبنية وعلاقتها بالقطاع الصناعي ، ورقة عمل مقدمة الى الندوة العالمية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020 ، الرياض ، 2012 .

- العقيل ، خالد بن منصور ، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، عمان 2006 .
- العثيمين ، عبدالله صالح ، مستقبل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في ظل المتغيرات المحلية والدولية ، ورقة عمل مقدمة الى الندوة العالمية حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2002 ، 19 - 23 : أكتوبر - 2002 .

٣- الوزارات و الهيئات .

- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (44) ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء ، السعودية ، 2008 .
- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (52) ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء ، السعودية ، 2017 .
- منتدى الرياض الاقتصادي ، مناطق الصناعات التقنية ، الرياض 2005 .
- المركز العربي للأعلام ، الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، الكويت، 1982 .
- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، التقرير السنوي 2007 ، المملكة العربية السعودية ، 2007 .
- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، التقرير الاقتصادي لعام 2014 ، المملكة العربية السعودية ، 2015 .
- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، التحول الى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية تقرير يصدر عن تقدم المعرفة في المملكة العربية السعودية 2015 ، مركز مدار للأبحاث والتطوير ، 2015 .
- الهيئة العامة للاستثمار ، تقرير اداء الاستثمار والتنافسية المملكة العربية السعودية ، 2006 .

٤- الاطاريح و الارسائل الجامعية .

- بن سانيه ، عبد الرحمن ، انطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الطينية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير والعلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2013 .

٥- شبكة المعلومات الدولية .



- بيانات البنك الدولي .
- بيانات مؤشر الابتكار العالمي لعام 2014 ، جامعة كورنيل (Cornell University) ،
وجامعة إينسياد (INSEAD) ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .
- <http://ar.wikipedia.org/wiki>